# واقع مؤسف يتطلب التدخل

زينب حزام

يعاني مستشفى الأمراض العقلية في عدن من مشكلات كبيرة تؤثر على جودة الخدمات للمرضى والنزلاء وتفاقم معاناة شريحة عزيزة على المجتمع تحتاج إلى الرعاية والعناية الخاصة.

إن أبرز المشاكل التي يعانيها هذا المستشفى تدهور البنية التحتية، حيث يعاني من قدم المبنى وحاجته للترميم المستمر والتشجير، والتنظيف، ممايؤثر على حسن الإقامة والخدمات للمرضى.

كما يعاني هذا المستشفى من نقص الأدوية الضرورية والمناسبة للمرضى، ونقص حاد بالأطباء المتخصصين والممرضين المتخصصين في الأمراض النفسية والعقلية مما يؤثر على الرعاية الصحية للمرضى.

إن المرضى والنزلاء يعانون من سوء الأوضاع النفسية حيث لا تتوفر لهم الأطعمة الضرورية مثل وجبة الإفطار والغذاء والعشاء، مما يجعل بعض المرضى القادرين على الهروب من المستشفى يتسكعون في الشوارع ويأكلون من القمامة والبعض يشكل خطورة على الأفراد، خاصة أن بعض هؤلاء المرضى تخلى عنهم أهاليهم.

إن مستشفى الأمراض العقلية والنفسية من أضخم المستشفيات في عدن، ولكنه يحتاج إلى إعادة النظر من قبل الدولة، وبالذات وزارة الصحة، لماذا لا يتم دعوة القطاع الخاص الى المشاركة في العمل في المستشفى وخاصة الأطباء المتخصصين والاستفادة من المساحة الكبيرة التي توجد في فناء المستشفى لبناء الصيدليات والعلاج النفسي.

إن توفير خطوط دعم نفسي مجاني للمرضى وأسرهم لتقديم الاستشارات النفسية والدعم العاطفي وتقديم الدعم للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات نفسية وتقديم الدعم العاطفي لهم ومساعدتهم للحصول على العلاج المناسب.

إن تقديم الدعم المعنوي والنفسي للمرضى وخاصة النساء المصابات بالأمراض العقلية والنفسية حيث يتعرضن للعنف الجسدي والاغتصاب، خاصة الشابات الصغيرات في السن، حيث تحمل المريضة دون معرفة الجاني والذي يكون من العاملين في المستشفى أو زوارها في معظم الحالات؟!!.

إن توفر المساعدات المالية لعلاج المرضى من الأدوية والطعام والملابس عمل إنساني وواجب اجتماعي، على الجميع المشاركة فيه لحماية المجتمع.

إن مشكلة مستشفى الأمراض العقلية والنفسية في عدن هي مشكلة إنسانية بالدرجة الأولى، تتطلب تضافر جهود الجميع لحلها، ويجب على الحكومة والمجتمع والقطاع الخاص تحمل المسؤولية تجاه هذه الشريحة المهمة من المجتمع، وتوفير العلاج والرعاية المناسبين لهم.

# أجندة تغزو القضاء وتخلط الأوراق

عبدالله فرحان

في العام 2023 وبالتحديد يوم الاربعاء 13 سبتمبر عقد مجلس القضاء الأعلى اجتماعه الاعتيادي بالعاصمة عدن برئاسة القاضي محسن يحيى طالب رئيس المجلس.

وكان للمجلس عدد من القرارات ومن ابرزها : قرار انهاء الاضراب الاحتجاجي القضائي حيث اقر المجلس رفع تعليق اجتماعاته عقب لقاء المجلس مع رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي والذي بدوره تفهم مطالب المجلس ووجه بمعالجة مشكلاته .

وفي اليوم ذاته 13 /9 / 2023 اصدر مجلس القضاء نفسه عددا من القرارات الادارية التي قضت بتعيين عدد من القضاة رؤساء محاكم واجراء حركة تنقلات قضائية للعشرات من القضاة الآخرين .

وكان من بين قرارات التعيين فيما يخص محافظة تعز قرار قضى بتعيين القاضي / رزاز سيف فرحان الشعبي رئيساً لمحكمة استئناف محافظة تعز، رئيسا للشعبة الجزائية الأولى. وكذا تعيين الشعبة التجارية:

القاضي/ عبدالكريم أحمد سلام الأكحلي رئيسا للشعبة التجارية .

والقاضي/ عبده هزاع غالب عبدالله البكاري رئيسا للشعبة الجزائية الاولى . والقاضي احمد عبدالحق للجزائية الثانية .و...

كما قضى بتعيين كل من :

القاضي جميل العبسي رئيسا للشعبة المدنية الاولى . والقاضي عبدالعزيز راجح رئيسا للمدنية الثانية ..

وفي المحاكم الابتدائية تعيين القاضي / تركي الرعيني رئيسا لمحكمة غرب . والقاضي على محمد الشميري . رئيسا لمحكمة التربة .. وهو الشأن ذاته بتعيين رؤساء واعضاء لدى معظم المحاكم في تعز وفقا لعملية تغيير قضائي بتعيين جديد وحركة تنقلات ..

ومن بين تلك القرار كان لمجلس القضاء نفسه قرار قضى بتعيين القاضي فضل جميل محمد ردمان الكمالي رئيسا لمحكمة التعزية الابتدائية..

وكذا تعيين عدد من رؤساء المحاكم الابتدائية في معظم مديريات محافظة تعز ومعه ايضا حركة تنقلات لعدد من القضاة.

وعليه كان التنفيذ لجميع تلك القرارات وفقا للقانون .

ولما كان القانون يقضي بتحديد المدة 4 سنوات للقضاة كرؤساء محاكم ليجري التغيير فيما بعد تلك المدة القانونية، فان جميع القضاة المعينين رؤساء محاكم بدرجاتها المختلفة استمروا في مناصبهم دون تغيير . ولكن القانون نفسه لم يسر على القاضي فضل الكمالي رئيس محكمة التعزية .

حيث كان القرارات الصادرة مؤخرا قد شملته في التغيير بنقله من منصب رئيس لمحكمة التعزية الى عضو في محكمة الاحداث . وبمخالفة صريحة لنصوص القانون وذلك من حيث المخالفات التالية :

1/ اولا . القاضي الكمالي لم يمض على تعيينه سوى عام واحد فقط بينما المدة القانونية محددة في 4 سنوات

2/ ثانيا : القرارات الاخيرة الصادرة اول امس تحمل مسمى وعنوان قرارات لسد الشواغر وليست قرارات تغيير . ووفقا لذلك المسمى فان محكمة التعزية لم تكن ضمن الشواغر كون القاضي الكمالي صادر به قرار تعيين وليس قائما بالاعمال .

3/ ثالثا : القاضي الكمالي بدرجة رئيس محكمة بينما قرار سد الشواغر قضى بتعيينه عضوا في محكمة الاحداث . وبمخالفة صريحة للدرجة الادارية كون النقل وفقا للمتبع يجب ان يكون بدرجته السابقة ..

الجدير ذكره باننا عندما قادنا الفضول للسؤال حول اسباب ودوافع ذلك القرار المخالف للقانون تبين لنا ان اجندة سياسية وتصفية حسابات حزبية كانت خلف ذلك القرار، وان قيادات حزبية في محافظة تعز كانت قد استبقت القرار باكثر من اسبوعين اخبارا عن قرار سيطيح بالقاضي فضل الكمالي لمخالفته توجيهات حزبية لحزب سياسي في تعز... وبما يؤكد يقينا بان مثل هكذا خرق حزبي وسياسي للقانون في القضاء يعد امرا خطيرا جدا ويهدد مسار القضاء ونزاهته ويهدد العدالة برمتها.

# الدكتور رشاد العليمي.. الرجل المناسب في المكان المناسب

د/نجيب الشرعبي *

حكمة وفطنة وذكاء ودهاء الدكتور رشاد، الى جانب كونه رجلا سياسيا، من الدرجة الأولى صانع التوافقات السياسية، وبما يمتلكه من رصيد تراكمي من الخبرات والتجارب الحياتية في الساحة السياسية والعسكرية والأمنية.. قضاها بين مؤسستي الحكومة والرئاسة.. مؤثرا بأفكاره المنيرة كل ذلك وراء اختياره المناسب في المكان المناسب.. مجلس القيادة الرئاسي كقائد استثنائي محنك في هذه الظروف الصعبة الحرجة والمفصلية من تاريخ اليمن .

حقيقة، يكفي أن الدكتور رشاد العليمي لم يأت الى السلطة من بوابة الانقلاب، أو المشيخة، أو النفوذ، أو المحاصصة الحزبية،أو القرابة لإحدى القيادات، بل إنه نالها بعلمه وكفاءته وقدراته ومهاراته واجتهاده وإخلاصه لوطنه وشعبه.. فعلى مدى الـ«47» عاماً ظل يعمل بكل دأب وجد وإخلاص وتفان في سبيل خدمة هذه البلاد وأهلها، متدرجاً في المناصب من أسفل الهرم الوظيفي، بدءاً من موظف بسيط في كلية الشرطة، مرورا بعمله كضابط في البحث الجنائي، ثم أستاذاً ومحاضراً في جامعة صنعاء، ثم مديراً للشؤون القانونية بوزارة الداخلية، ورئيساً لمصلحة الهجرة والجوازات، ومديراً لأمن محافظة تعز، وصولاً الى تعيينه وزيراً للداخلية، ونائبا لرئيس الوزراء، ومستشاراً لرئيس الجمهورية، ليصل به الحال أن أصبح محل إعجاب واحترام وتقدير مختلف المكونات والقيادات السياسية، والأوساط الشعبية .. ما يعني أن وصوله لرئاسة الدولة كان نتاج ذكائه وجهده وكفاءته ونزاهته ووطنيته، وما حققه من نجاحات وإنجازات.

ما لا يعرفه الكثيرون عن الدكتور رشاد العليمي، أنه يعد أذكى وأرقى سياسي يمني في الوقت الحالي «وفق تقييم العديد من المراقبين»، يمتلك رصيدا تراكميا من الخبرات والتجارب في الساحة السياسية تمتد لأكثر من أربعة عقود، منها عقدان قضاهما بين دهاليز مؤسستي الحكومة والرئاسة مؤثراً بأفكاره ومواقفه .. وعاصر خلال هذا المشوار الطويل أغلب القيادات السياسية والفكرية في البلاد .. فضلاً عن كونه يعد أبرز الرموز الوطنية الأقوياء والمعتدلين المتصالحين مع الجميع، الأمر الذي جعله الأنموذج السياسي الأكثر احتراماً وقبولاً لدى مختلف مكونات وشرائح المجتمع اليمني.. بالإضافة الى ما عُرف عنه من مهارات عبقرية في حل الخلافات وصناعة التوافقات، والمامه العميق والواسع بمصالح اليمن الوطنية .. وفوق ذلك كله أنه وطني حد النخاع، ولاؤه منصب لليمن الأرض والإنسان فقط، وثوابت الوطن بالنسبة له من المقدسات التي لا مجال للمساومة عليها.

ما لا يعيه الكثيرون عن الدكتور رشاد العليمي، أنه دون الكثيرين سواه لديه المام شامل ودقيق بالتركيبة السياسية والاجتماعية لليمن حقيقة تولي الدكتور لقيادة البلاد أصبح حدثا تاريخيا كونه الأجدر والاقدر والافضل وبما يمتلكه من خبرات ومؤهلات وملكات القيادة في الوقت نفسه مناضل وطني استطاع أن يصنع التفاهمات الصعبة التي غابت ولم يستطعها الآخرون.

وإن شاء الله سوف ينتصر للوطن ويتغلب على كل المعوقات ويقدم الحلول العاجلة للملف الاقتصادي الذي انهك المواطن اليمني بالارتفاع الجنوني للأسعار.. وانا على ثقة بأنه سينجح بإذن الله وبتعاون ودعم الاشقاء في دول الخليج وبدعم كل القيادات المخلصة لهذا الوطن.

واختتم نهاية مقالي هذا بدعوة جميع القوي والشخصيات العامة والمؤثرة الي التكاتف والصبر والالتفاف حول هذه الشخصية القيادية من اجل اخراج الوطن الى بر الامان وخاصة وان هناك الكثير من القرارات التي يطالب بها الشارع تخضع لتوافق بالاضافة الى وضع اليمن تحت الوصاية الدولية من مجموعة رباعية هي اليمن والسعودية وامريكا وبريطانيا ومن الصعوبة تجاوز هذه المجموعة بمختلف توجهاتها ومصالحها المتعارضة.. يظل الدعم والمساندة والوقوف خلفه من جميع القوى والاطياف والشعب اليمني هو السند القوي لدعمه في اتخاذ قرارات واصلاحات جوهرية تصب في مصلحة الشان اليمني وتحرره من القيود المقيدة لتوجهاته اقليميا ودوليا.

*مدير مكتب صحيفة 14 أكتوبر بتعز

# القطيبي .. سيرة نجاح

فواز الحنشي

مصنع صيرة للأسمنت

شركة طيبات عدن التجارية (السمو)

شركة مصنع القطيبي للذهب

مركز القطيبي للتدريب والاستشارات

شركة القطيبي للسيارات

شركه مساكن عدن للتجارة

شركه رياح عدن للطاقة

شركه كييف كوفي

السعودية:

شركة السندس الراقي للتجارة

شركة سلة المدينة الاقتصادية

شركة صفاء الزجاج للتجارة

شركة طيبات العوالي للتمور

شركة أسواق القطيبي الاقتصادية

شركة مابي توفير للتجارة

شركة القطيبي واليافعي للتجارة

شركة القطيبي للذهب

شركة محامص عمو مدهش

شركة البرق للتجارة

شركة وصلني مشوار

هذا العدد من الشركات المحلية والخارجية التي استطاع الشاب سمير القطيبي، تأسيسها خلال السنوات العشر الماضية، ستعطيه الدافع المعنوي لمواصلة السير لتأسيس مزيد من الشركات التجارية وبناء إمبراطورية اقتصادية، تمتد إلى مجالات عدة من بينها الصناعات الغذائية.

ظل النشاط التجاري (الاستيراد وإنشاء المصانع) خلال العقود الماضية حكرًا على اسماء معينة من مناطق جغرافية محددة فرضتهم المرحلة بمساعدة النظام السابق ومُنحوا امتيازات خاصة وتسهيلات، واستطاعوا الاستحواذ والسيطرة على السوق المحلية كوكلاء وحيدين في الاستيراد والتسويق، حتى جاءت حرب 2015م التي غيرت المشهد السياسي والاقتصادي، وأتيحت الفرصة لخلخلة جزء من المركزية التي عانينا منها طوال العقود الماضية، وظهر خلال هذه المرحلة وجوه جديدة أبرزهم رجل الأعمال الشاب "سمير القطيبي"، الذي استطاع أن يصعد السلم بخطوات واثقة متسارعة لتحقيق الطموح الذي صار عليه اليوم بإنشاء عدد من الشركات محليا وخارجيا بمختلف القطاعات، وتكوين مجموعة القطيبي التجارية.

بدأ سمير القطيبي نشاطه الاقتصادي بتأسيس شركة القطيبي للصرافة في يافع لبعوس عام 2002م، واستطاعت الشركة أن تنافس الشركات التي مضى على تأسيسها سنوات طويلة من خلال سرعة الانتشار وافتتاح كثير من الفروع في جميع المحافظات ابتداء بأول فرع في عدن عام 2010م، ثم أعقبها تأسيس بنك القطيبي الإسلامي للتمويل الأصغر.

ويكفي القطيبي شرفًا وفخرًا بأنه أول من أسس بنكا جنوبيا برأس مال خاص، وكذلك شروعه في تأسيس شركة طيران عدن، إضافة إلى عدة شركات محلية وخارجية سأذكرها لاحقاً.

استطاع القطيبي أن يغطي الفراغ الذي كان موجودا في عدن عقب التحرير المتمثل في غياب المؤسسات المالية الحكومية، وكان لشركة القطيبي للصرافة دور بارز في فتح حسابات لكثير من المؤسسات الحكومية الإيرادية وإقراضها لتتمكن من مواصلة عملها في توفير الخدمات للشعب، ومنها شركة مصافي عدن.

إضافة إلى اهتمام سمير القطيبي الكبير بالمسؤولية المجتمعية، مثل بناء المدارس، والمساجد، ودعم الفقراء، ودعم مشاريع البنية التحتية في عدن وغيرها من المحافظات، أبرزها سفلتة الشوارع، ومؤخرًا مساهمته البارزة في دعم مستشفى عدن التعاوني الخيري، إضافة إلى المشاريع الأخرى التي تقوم بها مؤسسة القطيبي التنموية، الأمر الذي جعله يحظى بتقدير واسع.

لم يكن لدى رجال الأعمال في الجنوب القدرة على المنافسة وكسر الاحتكار خلال الفترة الماضية نظراً للأسباب التي ذكرناها سابقاً ومنها المركزية التي لا تسمح بذلك إلا للمقربين من مراكز صنع القرار ومراكز النفوذ، الأمر الذي دفع الكثير منهم للاستثمار وممارسة النشاط التجاري في دول الاغتراب، ولكن القطيبي استطاع رويدًا رويدا الوصول إلى مراكز متقدمة والتنوع في النشاط التجاري على مستوى اليمن، ثم سافر إلى المملكة العربية السعودية عام 2015م لمتابعة أعمال المجموعة في المملكة، وتأسيس شركات جديدة.

ومن أبرز العوامل التي ساعدت القطيبي في تجاوز حدود الزمان والمكان، وتحقيق السرعة بالانتشار والتنوع في النشاط التجاري، كسب ثقة الزبون أو المستهلك، وكذلك بناء شراكات مع رجال أعمال آخرين في تأسيس شركات تجارية، منها "شركة صيرة للأسمنت"، التي سيتم تدشين العمل بها قريباً.

وفيما يلي نذكر الشركات التجارية التي استطاع رجل الأعمال "سمير القطيبي" تأسيسها في اليمن والسعودية، خلال العشر سنوات الماضية:

شركات مجموعة القطيبي التجارية:

اليمن :

بنك القطيبي الإسلامي

شركة القطيبي للصرافة

شركة طيران عدن

شركة القطيبي للاستثمار العقاري

# في اليوم العالمي لذوي الإعاقة: واقع مؤلم وآمال لمستقبل أفضل في اليمن

محمد العماري

يحتفي العالم في الثالث من ديسمبر من كل عام باليوم العالمي لذوي الإعاقة، وهي مناسبة تهدف إلى تسليط الضوء على قضاياهم وتعزيز حقوقهم في مختلف المجالات. ومع ذلك، يبقى السؤال الذي يفرض نفسه في اليمن: كيف هو حال ذوي الإعاقة؟ وهل وجدوا الخدمات الأساسية التي يجب أن توفرها الدولة؟

في ظل الأوضاع الراهنة التي تعيشها البلاد من أزمات اقتصادية وسياسية متواصلة، يعاني ذوو الإعاقة من تهميش واضح وغياب شبه تام للخدمات الأساسية التي تضمن لهم حياة كريمة. فبينما يفترض أن توفر الدولة الرعاية الصحية، والتعليم، وفرص العمل الملائمة لهذه الفئة، نجد أن معظم هذه الحقوق غائبة. حتى المنظمات الإنسانية، التي يُفترض أن تلعب دورًا بارزًا في سد الفجوات، لم تقدم الكثير مما يُذكر على أرض الواقع.

شهدت السنوات الأخيرة ظهور العديد من المنظمات والمؤسسات التي ترفع شعارات خدمة ذوي الإعاقة، لكن هذه الجهود غالبًا ما تظل حبرًا على ورق، دون تحقيق تأثير ملموس. ما يفاقم معاناة ذوي الإعاقة، ويتركهم وحيدين في مواجهة تحديات الحياة اليومية، من دون دعم حقيقي.

رغم هذا الواقع المرير، يبقى الأمل كبيرًا في أن يجد ذوو الإعاقة فرصًا تمكنهم من إثبات قدراتهم ومواهبهم. العمل حق أساسي لكل إنسان، وذوو الإعاقة ليسوا استثناء. إن توفير فرص عمل لهم في القطاع الخاص والمنظمات سيمنحهم الاستقلالية الاقتصادية ويعزز شعورهم بالانتماء والمشاركة في بناء المجتمع.

في هذا اليوم، نناشد الجهات المعنية، سواء في الحكومة أو القطاع الخاص أو المنظمات الإنسانية، بضرورة إشراك ذوي الإعاقة في سوق العمل ومنحهم الفرصة لإثبات قدراتهم. فهم قادرون على تحقيق النجاح وترك بصماتهم المميزة إذا ما أتيحت لهم الفرصة والدعم اللازم.

إن الاحتفال باليوم العالمي لذوي الإعاقة لا يجب أن يقتصر على الكلمات والشعارات، بل يجب أن يتحول إلى أفعال حقيقية تسهم في تحسين واقعهم. الأمل موجود، والطريق يبدأ من هنا: بتكاتف الجهود لإحداث تغيير حقيقي يعيد لذوي الإعاقة حقوقهم المسلوبة ويوفر لهم حياة كريمة ومستقبلا واعدًا.